

شي في جميع الممكن والسمي لفظ الظرف المطلق للاستعلاء المطلق في  
التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلق للاستعلاء الخاص الذي هو  
ممن على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند فروعها والظرف  
الخاصة التي هي من أي التي هي الجذوع في الجذوع المعينة فالتمتع  
لفظ في الجوهرية لكل من حيثيات الظرفية للاستعلاء الخاص  
ولا بد من قربة وقيل ان لفظ في مستعمل في معناها وهو الظرفية  
فان في غرضها كان يشق الارتفاع ويضع فيها الموقوفة حقيقة ووج فلا يجوز  
في التسمية **قول** خروج المهيمن المهيمن في قولهم فقولوا بغيركم  
وخروج الهم المهيمن الموصوع الذي لم يشتمل فانه ليس بجائز ان يكون  
لان ما اوصى على المهيمن وهو غير موصوع بل موصوع له فكذلك الذي  
انما ان الظرف ان يقول في غير ما وضع قوله لكنه انما يبرز لان  
لان من العلوم ان المعنى موصوع له لا موصوع **قول** ان حقيقة أي  
وصفا حقيقيا بان يكون اوليا اصليا واخر من غيره من الارتفاع  
وهو الارتفاع الثاني التي لانه ثابت للمجاز فلا يصح فيه وفي هذا  
بان المركبات موصوعة وهو الكسيف لكن وصفها في مثلها  
المركب في غير ما قام موصوعة وصفا حقيقيا للاخبار بغيره  
المستدانية فالواضع للاختصاص الموصوع امر عاين بان قال وصفت كل مركب  
من مستد و مستدانية للاخبار بنبوت الاول للثاني **قول** ان في لفظ  
الواضع كما وضع المفردات لعابها بحسب الخصص كذلك وضع المركبات  
لمعانيها بحسب النوع **قول** ومقابل الحقيقة القول بان دلالة المركبات  
عقلية لان من عرف معنى من غير معرفة في معنى قائم ومعنى قائم  
بانواع المعنى من المصنوعه معنى هذا الكلام **قول** ان في حقت  
الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم في مقام الاخبار بغيرها **قول**  
المص لعلقة اي علاقة علة من المركب المستقل في غير ما وضع  
له علة كقولك جائز زيد في مقام خبره ثم في ان الفاعل لا يلائم  
علاقة **قول** الاشياء الفاعل الذي لان الفاعل لا يلائم علاقة  
المركب مع قربة اي ان يكون حاله من غير التعلق او صفة لعلاقة  
**قول** ان في حقت الكناية المركبة اي بناؤها في أيها والظرفية  
والجائز ما عرفت بانها حقيقة تخرج بقدرها وعلى قولها مما  
ولا يجوز كما تقدم الاضاح في المفرد **قول** ان في التسمية ان  
التعليل

المعنيين الموصوع في اخراج الكناية لكن يمتنع ان يقال للظرف على ذلك  
الجمع بين الاخبار والاشياء وهما متساويان فلما لا يلائم الاستعلاء  
محل وضع احكامها اذا اخرج المردول **قول** اما هنا فالمدلول مستودع  
وهو صوت الاحتجاج والطلب فاللفظ بالنسبة لشيء الاحتجاج  
الذي عينه وهو اللفظ خبر بالنسبة للطلب المتوقف عن اللفظ انشاء  
والحاصل ان اللفظ اذا اذ ان يرد به فحين ان يكون بالنسبة للاحتجاج  
خبر على جهة الحقيقة مثلا لا حقيقة بل في لفظه وبالنسبة للغير  
انشاء على جهة الكناية مثلا كالطلب لشيء على لفظه **قول**  
كان الاولي ان يقر من اجاب بعضهم بانه لم يرد المركب **قول**  
لان كل من التسمية والمشيء به طبيعة عن غيره من متفرد والمهيمنة  
بسطه **قول** والارتفاع الذي هو في الارتفاع هذا صواب وهو يعرف  
انما ان والارتفاع في معرفة المعرفة على التعريف وهو في التعريف  
على المفرد **قول** للاختصاص في المعرفة في المفرد هو الجائز المركب  
هو لفظ المركب والتعريف هو قوله فهو اللفظ المركب المستقل  
وعلى كسبه ان يقر بان لا يرد عليه اخذ الميراث في التعريف لان  
المستقل اي المركب في المعرفة في اي غير المركب في التعريف لان  
من كسب الجائز غير تسمية اللفظ **قول** لعلقة من انه غير مانع الى اخرى  
الاختصاص من مائة ان العظام اطلق تعريف الميراث في الجائز المركب  
بانه غير مانع لصدقه بالمركب الموصوع في اخر ما في لفظه بالاستعلاء  
فواستحووا بحبل الله فانه شبه العهد الجليل والسترة بحبل المهد  
بجامع التوقف في كل او بالجائز المرسل في غير ما وضع الله اي شرطها  
وهو الحق حيث اطلق الجاهل وامر ليد الجاهل لان الاستعلاء جزء  
من اجز المركب في غير ما وضع له وقد استعمل في غير ما وضعه في غير  
ما وضع له وفي تسمية ذلك اسما قربة او جاز من لفظ الجائز  
المركب هو الذي يجوز بغيره اولاد بالذات لا واسرها الجائز  
موصوعه من جزئه وحاصل الاعتراض ان الجائز المركب ليس بالمتبذلة  
والجائز المستقل في الانشاء وعكسه وان المركب الذي حصل الجائز في  
وهي اجزاء لا يبيح جاز من صاحبه ان يعرف المصطلح **قول**  
واجب بان قيد الجائز بالاختصاص لانه جاز في الحقيقة في التعريف  
القصاص على التعريف وحاصله ان قيد التسمية في التعريف  
اي من طيبه ان مركب وعادة كمن الادي واليقال ان التعريف  
من حيث انه مركب بل من حيث انه جاز مستعمل في التعريف **قول**